

البنك المركزي

فشار جميلة - جامعة الجلفة

يعتبر البنك المركزي من أهم المؤسسات الحكومية يتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة يستمد وجوده كمؤسسة عامة ويقدم جميع أعماله وفقا لأحكام القانون ويتولى العمليات النقدية التمويلية العامة من خلال إدارته لها ونظرا لهذه الأهمية التي يتمتع بها ارتأينا الوقوف لمختلف تعاريفه وخصائصه ووظائفه.

نشأة البنوك المركزية وتطورها

في كثير من الدول نجد أن البنك المركزي نشأ نتيجة تطور إحدى البنوك التجارية التي كانت تقوم بأعمال البنوك التجارية العادية ثم أضيفت لها وظائف أخرى أهمها احتكار إصدار الأوراق النقدية وتطورت وظائفها حتى توفرت لها خصائص البنوك المركزي¹ ولهذا فإن نشأة البنوك المركزية جاءت متأخرة كثيرا عن نشأة البنوك التجارية ففي عام 1656 أنشأ بنك السويد و الذي يعتبر أقدم البنوك المركزية و في عام 1694 أنشأ بنك إنجلترا و في عام 1800 أنشأ بنك فرنسا وتجدد الإشارة هنا إلى أن كثيرا من قواعد البنوك المركزية في مختلف الدول قد تأثرت بالتطور الذي لحق بنك إنجلترا وهذا راجع لأسبقية النظام المصرفي في إنجلترا على كثير من الدول بالإضافة إلى الوضع الخاص للندن كمركز عالمي للمعاملات النقدية خلال القرن التاسع عشر و إلى حد ما في القرن العشرين وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدأت البنوك المركزية تنتشر في الدول الأوروبية وأصبحت تباشر تدريجيا وظيفتها الرئيسية في الرقبة على الائتمان. إن البنك المركزي في الواقع أهم مؤسسة تشرف على شؤون النقد و لذلك فإن علاقته بالحكومة وطيدة حيث يمثل في بعض الدول الأداة الرئيسية التي تتدخل بها الحكومة للتأثير في السياسة الاقتصادية وبصفة خاصة السياسة النقدية كما يعد البنك المركزي الهيئة التي تتولى إصدار النقد و تضمن بشتى الوسائل سلامة أسس النظام المصرفي ويوكل إليها الإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة و يكاد لا يخلو بلد من البلدان المستقلة اليوم من بنك مركزي يتوفر على الرقابة على عرض النقود و تنظيم الأحوال الائتمانية فيه وان أي تعريف للبنك المركزي مشتق من وظائفه ومع ذلك يمكن تعريفه على انه عبارة عن مؤسسة مركزية تمثل السلطة النقدية في أي دولة ويأتي على قمة الجهاز المصرفي² وقد اختلف الاقتصاديون في تعريفهم له و في هذا الصدد يقول فيراسميث (Vera Smith) التعريف الأول للصيرفة المركزية هو نظام صيرفي يتولى فيه بنك واحد إما باحتكار كامل أو جزئي لإصدار الأوراق النقدية ويرى شاو (show) البنك المركزي بأنه ذلك البنك المسؤول عن تنظيم حركة الائتمان ، وعرفه داي (A.Day) بأنه البنك الذي ينضم السياسة النقدية ويعمل على استقرار النظام المصرفي و يلاحظ بأن داي اهتم بالسياسة النقدية باعتبارها من أهم وظائف البنك المركزي بالأخص الحفاظ على استقرار الجهاز المصرفي ، أما سايرز (Sayers) فقد عرف البنك المركزي بأنه جزء من الحكومة الذي يأخذ على عاتقه إدارة العمليات المالية للحكومة و بواسطة إدارة هذه العمليات يستطيع التأثير في سلوك المؤسسات المالية بما يجعلها تتوافق مع السياسة الاقتصادية للدولة و هذا التعريف ركز على وظيفة البنك المركزي كبنك الحكومة في حين عرف دي كوك (Dekock) البنوك المركزية بأنها هو البنك الذي يقنن ويحدد الهيكل النقدي والمصرفي بحيث يحقق أكبر منفعة للاقتصاد الوطني من خلال قيامه بوظائف متعددة كتقنين العملة و المالية الخاصة القيام بإدارة العمليات بالحكومة واحتفاظه التجارة و بالاحتياجات النقدية للبنوك قيامه بخدمة البنوك التجارية من خلال إعادة خصم الأوراق التجارية و قيامه بدور المقرض

للبنوك التجارية³ و انجاز أعمال المقاصة و القيام بالتنظيم و التحكم في الائتمان بما يتلاءم و متطلبات الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف السياسة النقدية .

يتضح من التعاريف السابقة أن تعريف (De kock) هو جامع و شامل لوظائف البنك المركزي بخلاف التعريف الأولي التي ركزت على و ضيفة واحدة أو و ضيفتين من وظائف البنك المركزي.

خصائص البنك المركزي ووظائفه

يقوم البنك المركزي على أوجه عدة من التمايز توضح الطبيعة الخاصة له و تعكس لنا أهميته كبنك مركزي تتمثل في خصائصه ووظائفه.

الفرع الأول: خصائص البنك المركزي

1. يقوم البنك المركزي بإصدار ما يسمى بالنقود القانونية أي تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية وتحويل الأصول النقدية إلى أصول حقيقية⁴ حيث تنشأ النقود القانونية من البنك المركزي الذي فوضته الدولة لأداء هذه العملية و نظرا لاحتكاره لمثل هذا الامتياز فهو يمثل الملجأ الأخير للإقراض حيث تعود إليه الحكومة و البنوك الأخرى في آخر المطاف إذ لم تجد السيولة في مكان آخر وتدخل عملية إصدار النقود في إطار رؤيته الشاملة للوضع النقدي و لتطورات المستقبلية

2. النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي تختلف عن أنواع النقود الأخرى (نقود الودائع) فهي تتميز بخصائص معينة كوفها نقود مقبولة عام و لها قوة إبراء غير محدودة و تتميز بسيولتها التامة عكس نقود الودائع التي تصدرها البنوك التجارية

3. لا توجد مصادر متعددة و مستقلة مصدرة للنقود بل هناك وحدة مركزية واحدة تشرف على الائتمان مع إمكان وجود فروع للبنك المركزي لتسهيل مهامه و تكون أكثر دقة و تنظيما⁵.

4. البنك المركزي لا يتعامل مع الأفراد حيث انه يهتم بتنظيم ورقابة عمليات البنوك التجارية و من ثم لا يمكن له أن ينافسها في نشاطها خاصة و انه يعتبر بنكا لهذه البنوك يحتفظ لديه بالأرصدة التي يوجبها القانون دون غيره من البنوك ومن هنا لو قام بمنافسة هذه البنوك لخرج عن وظيفته.

5. هدف البنك المركزي يختلف عن هدف البنوك التجارية أو المشروعات الخاصة من حيث تحقيق الربح فان من المسلم ب هان الهدف الرئيسي لسياسة البنك المركزي حتى في النظام الاقتصادي الرأسمالي ليس هو تحقيق الأرباح بل خدمة السياسة الاقتصادية العامة

6. يتمتع البنك المركزي بسلطة قانونية باستخدام وسائل معينة يستطيع من خلالها أن يلزم البنوك التجارية بتنفيذ السياسة النقدية⁶.

7. يحتل البنك المركزي الصدارة وقمة الجهاز المصرفي و ذالك لقدرته على إصدار النقود والرقابة على أصول الائتمان في البلاد من خلال رقابته على البنوك التجارية .

الفرع الثاني : وظائف البنك المركزي

تعد وظيفة البنك المركزي في الرقابة على البنوك التجارية وتنظيم الائتمان الوظيفة الرئيسية حيث تتم هذه الرقابة من خلال العلاقة التي تربط البنك المركزي بالبنوك التجارية باعتباره بنك البنوك والمقرض الأخير، كما يمثل بنك الدولة زيادة على كونه مصدر الأوراق النقدية وسنتطرق فيما يلي إلى الوظائف التي عادة ما يتميز بها كل بنك مركزي.

أولا إصدار النقود القانونية:

إن أهمية وظيفة الإصدار، زيادة على كونها تتمثل في السيطرة على حجم النقود القانونية المتداولة (أو أكبر جزء منها) فهي ترتبط بأهمية حجم هذه النقود في مدى قدرة البنوك التجارية على خلق نقود حيث أن قدرة هذه الأخيرة على منح الائتمان ترتبط بأرصدها السائلة (حجم الودائع)⁷، وتمنح الدولة البنك المركزي سلطة إصدار الأوراق النقدية، إلا أن هذه السلطة تعتبر محددة وليست مطلقة، فحتى يتمكن البنك المركزي من إصدار عملة جديدة على إدارة البنك أن توفر الغطاء اللازم لهذا الإصدار الجديد، أي الحصول على رصيد احتياطي للعملة قبل القيام بعملية الإصدار. ففي ظل نظام الذهب، كان الغطاء ذهبيا، ولكن عند التخلي عن هذا النظام أصبح الغطاء يتكون من عدة أصول مختلفة كالذهب، العملة الأجنبية، الأوراق المالية والتجارية... الخ

وقد يرجع حصر هذا الدور في مؤسسة واحدة (البنك المركزي) إلى عوامل عدة تتلخص فيما يلي⁸.

أ/ الرغبة في توحيد النقد المتداول ومنع تعدد العملات فهذا يعني تعدد جهات الإصدار مما يؤدي إلى فوضى في التعامل وكذلك كانت النقود المتعددة ستداول بمعدلات خصم مختلفة بالمقارنة بقيمتها الاسمية الأمر الذي يؤدي إلى فوضى نقدية ب/ مع ازدياد حجم النقود التي تخلقها البنوك التجارية أصبح من الضروري خلق نوع من الرقابة على الائتمان من طرف البنك المركزي وهذا يمكن الدولة من مراقبة الائتمان من طرف البنك المركزي وهذا يمكن الدولة من مراقبة الائتمان بطريقة أكثر فعالية فلما يصدر البنك المركزي النقود الورقية يستطيع مراقبة البنوك التجارية كلما توسعت في عملية الائتمان

ج / إن تركز الإصدار لدى بنك واحد وهو البنك المركزي الذي تدعمه الدولة يضفي على العملة نفسها قدرا كبيرا من الدقة والثقة

د/ البنك المركزي له سلطة إصدار النقود وهذا الإصدار يكون مقيدا إذ يجب توفير غطاء لازم لهذه الأوراق المصدرة أي الحصول على رصيد احتياطي للعملة قبل القيام بعملية الإصدار ويقوم البنك المركزي بالإصدار النقدي عندما تقدم البنوك التجارية أو الحكومة الذهب والعملات الأجنبية حيث تعتبر عملية إصدار الأوراق النقدية عبارة عن تحويل الأصول إلى وحدات نقدية⁹ وبما أن عملية الإصدار النقدي هي من مسؤولية البنك المركزي فإن الدولة تضع لها عدة قيود بحيث تضمن عدم الإسراف في الكميات المحددة بما يهدد باختلال التوازن الداخلي والخارجي .

ثانيا البنك المركزي بنك الحكومة :

يعتبر البنك المركزي الأداة الرئيسية في يد الحكومة لتنفيذ سياستها النقدية، حيث يقوم بمختلف الأعمال المصرفية التي تحتاج إليها الإدارة الحكومية فهو في خدمة الحكومة ومستودع لأموالها التي تحصلها عن طريق الضرائب والرسوم وغيرها وعليه تسحب الشيكات والحوالات التي تستخدمها في وفاء ديونها والذي يؤدي عنها فوائد قروضها المختلفة ، كما يحتفظ بحسابات المصالح والهبات والمؤسسات الحكومية . ويقوم بنفس الوظائف التي يقوم بها البنك التجاري لعملائه حيث أن الحكومة تودع أموالها الحاضرة في شكل حسابات جارية لدى البنك المركزي ، ومن ثم يدفع الشيكات التي تسحبها الحكومة على هذه الودائع ويحصل لحساب الحكومة الشيكات التي تسحب لصالحها يحول مبلغ لحسابها من حساب إلى آخر ومن مكان إلى آخر. كما أنه يمثل جهة الإقراض التي يمكن للدولة أن تلجأ إليها للحصول على قروض وتسهيلات

ائتمانية لمقابلة عجز الموازنة العامة أو الحصول على قروض قصيرة الأجل ريثما تقوم بتحصيل مستحقاتها من الضرائب أو القروض غير العادية في حالات الكساد أو الحروب و الطوارئ .

كما يباشر البنك المركزي حسابات الحكومة وتنظم عن طريق مدفوعاتها وخصوصا تلك الحسابات والمدفوعات المتصلة بالعالم الخارجي ، إذ أنه المشرف على الاتفاقيات المالية التي عقدها الحكومة مع الخارج ، وبالتالي فهو يمول الحكومة بالعملات الأجنبية التي قد تحتاج إليها لمواجهة التزاماتها الخارجية

ثالثا البنك المركزي بنك البنوك :

تنشأ النقود القانونية من طرف البنك المركزي و نظرا لاحتكاره لمثل هذا الامتياز فهو يمثل الملجأ الأخير للإقراض حيث تعود إليه البنوك التجارية إذ لم تجد السيولة في مكان آخر لذلك يقال عنه بنك البنوك كما أن هذه النقود تستعمل من طرف البنوك التجارية كاحتياطي مقابل الودائع التي تخلقها لذلك ازدادت أهمية البنك المركزي في نظام البنوك التجارية ويمكن حصر هذه المهام فيما يلي¹⁰.

أ/ منح القروض للبنوك التجارية :يقوم البنك المركزي كأى بنك آخر بتقديم الائتمان منح القروض ولكن ما يميز البنك المركزي هو أن قروضه تقدم للبنوك وليس للأفراد أو المشروعات، والبنك المركزي يقرض هذه البنوك ومن هنا قيل أنه المقرض الأخير للنظام المصرفي ، وفي الواقع عندما يتولى البنك المركزي إقراض البنوك التجارية فهو يقوم بإصدار النقود الورقية التي تساوي مقدار القرض ، وهو يقدم قروضا مقابل فائدة تسمى بسعر البنك ويسمى أيضا بالسعر الرسمي وهو غير السعر القانوني الذي يضعه القانون حدا أعلى لسعر الفائدة في السوق

ب/ إعادة خصم الأوراق التجارية و أذونات الخزينة :إعادة الخصم هي وسيلة يلجأ اليها البنك التجاري ذاته بموجبها إلى البنك المركزي للحصول على السيولة مقابل التنازل له عن سندات قام هذا البنك التجاري بخصمها للغير في مرحلة سابقة و يمكن أن تكون هذه السندات تجارية أو عمومية و لكن دون أن يتعدى تاريخ استحقاقها مدة معينة تتحدد حسب نوع السندات وطبيعتها وبالتالي يكون البنك المركزي هو المسؤول عن توفير الأصول المالية للبنوك التجارية من خلال هذه العملية حيث تؤدي هذه العملية إلى زيادة المرونة و السيولة لهيكل الائتمان بتحويل أصول معينة إلى نقود حاضرة و تؤدي عملية إعادة الخصم إلى زيادة النقود الورقية حيث يتلقى البنك المركزي فائدة أو عمولة معينة لإتمام هذه الخدمة و يسمى سعر الفائدة هنا بسعر إعادة الخصم

ج/ الاحتفاظ بودائع وأرصدة البنوك التجارية :تحتفظ البنوك التجارية بأرصدة وودائع مختلف الأفراد وتحتفظ هذه الأخيرة بهذه الودائع و الأرصدة لدى البنك المركزي وقد يكون ذات طوعية منها وقد يتم ذلك بناء على نص قانوني وان كانت معظم التشريعات تنص على ضرورة احتفاظ البنوك التجارية بنسبة من التزاماتها التجارية في صورة نقدية سائلة لدى البنك المركزي وفي واقع الأمر أن أرصدة البنوك التجارية و التي تعتبر بمثابة ودائع لدى البنك المركزي تتحقق معها السيولة لهذه البنوك في حين أن هذه الأرصدة تحقق أغراض عدة للبنك المركزي منها إمكانية استخدام هذه الأرصدة كأداة من أدوات الرقابة على الائتمان داخل النظام المصرفي جميعه وهو يستطيع ذلك من خلال تأثيره على كميتها أو نسبتها.

د/الإشراف على عمليات المقاصة :يقوم البنك بصرف دفاتر الشيكات لأصحاب الحسابات وذلك لتسهيل عملية السحب إذ يجوز السحب من الحسابات الجارية شخصيا أو بشيكات تحرر لمستفيدين آخرين غير أصحاب الحسابات الجارية أما الشيكات التي تودع بالبنك و تكون مسحوبة على حسابات جارية لدى البنوك الأخرى فيتم تجميعها يوميا و

يتم تبادلها مع البنوك المختلفة ليتم تحصيلها و يتم هذا التبادل في قسم خاص بالبنك المركزي يسمى قسم القاصة حيث يقوم كل بنك بإرسال مندوب عنه إلى المقاصة يوميا و في أجال متفق عليها حاملا معه كل الشيكات المودعة بالحسابات الجارية بذلك البنك والمسحوبة على البنوك الأخرى¹¹.

رابعا الرقابة على الائتمان: وتعتبر هذه الوظيفة من أهم وظائف البنك المركزي، حيث تمثل الأداة الرئيسية التي يعتمد عليها في تنفيذ السياسة النقدية و يستخدم البنك المركزي للقيام بهذه الوظيفة مجموعة من الوسائل، منها الكمية والمتمثلة في سياسة سعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة و أسلوب تعديل النسبة القانونية للاحتياطي الإجباري، ومنها الكيفية والمتمثلة في تأطير القروض وهامش الضمان المطلوب والحد الأقصى لسعر الفائدة والرقابة على شروط الرهن العقاري.. الخ موارد واستخدامات البنك المركزي

تتألف ميزانية البنك المركزي من جانبين هما

أولاً: جانب الموجودات أو الأصول ويضم حقوق البنك المركزي على العالم الخارجي و القطاع الحكومي والمؤسسات المصرفية وتمثل الموجودات استخدامات أموال المصرف

ثانياً: جانب المطلوبات أو الخصوم و يحتوي على حقوق الدائنين اتجاه موجودات المصرف وتمثل المطلوبات مصادر أموال المصرف ويمكن تصوير ميزانية البنك المركزي في الجدول الافتراض التالي¹²:

ميزانية البنك المركزي

الموجودات (الأصول)	المطلوبات (الخصوم)
1- الموجودات الأجنبية	1- النقد الاحتياطي (الاحتياطي النقدي) أ- عملة في التداول ب- ودائع المصارف التجارية لدى البنك المركزي ج- ودائع المؤسسات المالية الأخرى لدى البنك المركزي
2- حقوق على الحكومة	2- الودائع الحكومية
3- حقوق على المصارف التجارية	3- المطلوبات الأجنبية
4- حقوق على المؤسسات المالية الأخرى	4- حسابات رأس المال
5- موجودات أخرى	5- المطلوبات الأخرى

المصدر: زكريا الدوري ، مرجع سابق، ص 111

يوضح الجدول الافتراضي البنود التي يتضمنها جانبي الميزانية (الموجودات والمطلوبات) والتي نقوم بشرحها كآلاتي:

الفرع الأول : جانب المطلوبات (مصادر الأموال) : ويتألف من البنود الآتية¹³

1. النقد الاحتياطي (الاحتياطي النقدي): و يمثل القاعدة النقدية أو (الأساس النقدي) أو ما يطلق عليه أيضا بالنقد ذات القوة العالية و يتكون من العملة المصدرة (الأوراق النقدية) و المسكوكات المساعدة خارج الجهاز المصرفي مضاف إليه احتياطات المصارف النقدية أي:

النقد الاحتياطي = الأساس النقدي = العملة في التداول + احتياطات المصرف النقدية

و يستطيع البنك المركزي من خلال الاحتياطي النقدي التحكم في سيولة المصارف التجارية و قابليتها الاقراضية و بالتالي في مقدارها على تغيير عرض النقود

2. الودائع الحكومية: بما أن البنك المركزي يحصر تعامله مع الحكومة و المؤسسات المالية الوسيطة ولا يقيم في الغالب علاقة مع القطاع الخاص لهذا فإنه لا يقبل ودائع الأفراد و المشروعات الخاصة والبنك المركزي بصفته الوكيل المالي للحكومة يعهد إليه حفظ حسابات الحكومة و دوائرها و قبول أموالها النقدية في الحسابات الجارية لديه.

3. المطلوبات الأجنبية: و تتكون من التزامات البنك المركزي تجاه العالم الخارجي و أهم فقراتها:

أ- المخصص من حقوق السحب الخاصة .

ب- حساب صندوق النقد.

ج- أرصدة اتفاقيات الدفع الثنائية.

4. حسابات رأس المال : و تعكس هذه الفقرة الموارد الذاتية للمصرف المركزي و تشتمل على رأس المال المدفوع و الاحتياطات والبنك المركزي لا يعتمد على رؤوس الأموال الخاصة في تأدية عملياتها النقدية و المالية فالقسم الأكبر من موارد خارجية .

5. المطلوبات الأخرى: و تشتمل على المطلوبات غير المصنفة أعلاه.

الفرع الثاني : جانب الموجودات (استخدامات الأموال)

و تعكس استثمارات أموال البنك المركزي و تتألف من الفقرات الآتية¹⁴

1/ الموجودات الأجنبية: و تتكون من

أ- الذهب النقدي الذي تحتفظ به السلطات النقدية كغطاء للعملة أو ضمن موجوداتها .

ب- العملات الأجنبية القابلة للتحويل .

ج- الودائع لدى المصارف الأجنبية.

د- حقوق السحب الخاصة .

هـ- مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدول.

و- الاستثمارات الأجنبية .

2/ الحقوق على الحكومة : و تشتمل على استدانة الحكومة من البنك لتمويل مصروفاتها سواء

أ- بطريقة مباشرة كمنح السلف النقدية.

ب- أو عن طريق شراء السندات الحكومية وأذونات الخزينة العامة.

3/ الحقوق على المصارف التجارية : و تمثل الائتمان (القروض) الممنوح من قبل البنك المركزي لهذه البنوك سواء عن طريق:

أ- السلف المباشرة

ب- إعادة خصم أصولها المالية كالموجودات المالية الحكومية والأوراق النقدية التجارية

4/ الحقوق على المؤسسات المالية الأخرى : و تشتمل على الائتمان المقدم من طرف البنك المركزي للمصارف الاختصاصية أو ما تعرف أيضا بمصارف التنمية وبنوك الادخار

5/ الموجودات الأخرى :تتضمن بقية الموجودات التي لم تدرج في البنود أعلاه مثل الموجودات الثابتة والصكوك قيد التحصيل.

— وبعد الرجوع إلى ميزانية البنك المركزي نستطيع تقدير العوامل المحددة للعملة المتداولة كجزء منعرض النقد وإن أية ميزانية تقوم على أساس القيد المحاسبي المزدوج وذلك بتساوي جانب الموجودات مع جانب المطلوبات (الموجودات =المطلوبات) .

استقلالية البنك المركزي وعلاقته بالبنوك الإسلامية

تعد استقلالية البنك المركزي من أهم الجدالات المطروحة في عصرنا الحالي على الساحة المصرفية حيث من شأن هذه الاستقلالية أن تزيد من مصداقية البنوك المركزية و فعالية السياسة النقدية و قد لوحظ خلال العقدين الماضيين تنامي الاتجاه نحو استقلالية البنك على المستويين النظري و العلمي خاصة بعد تبني صندوق النقد الدولي لها رسميا في توصياته الخاصة بالإصلاح المالي و المصرفي حيث تعتبر هذه الاستقلالية الشرط الأساسي لإمكانية قيام البنك المركزي بوضع و تنفيذ أهداف السياسة النقدية بما يضمن تحقيق الهدف الرئيسي لها و المتمثل في تحقيق استقرار الأسعار و المحافظة على قيمة العملة و يقصد باستقلالية البنك المركزي منحه الاستقلال الكامل في إدارة السياسة النقدية عن طريق عزله عن أية ممارسات سياسية من طرف السلطة التنفيذية من جهة و منحه حرية تصرف كاملة في وضع و تنفيذ السياسة النقدية¹⁵ فالبنك المركزي له الاستقلالية في تحديد الأهداف إذ لم يكن هناك تحديد دقيق لأهدافه و العكس فيما إذ كانت تلك الأهداف محددة بشكل دقيق كما أن البنك المركزي يعتبر مستقلا إذ كانت له الحرية في وضع و تطبيق السياسة النقدية المناسبة لتحقيق أهدافه هولا يعد مستقلا إذ كان ملزما بقاعدة نقدية محددة أو بتمويل عجز الميزانية مثلا .

إلا أن منح البنك المركزي استقلاليته لا يعني أن لا يكون مسؤولا اتجاه أية جهة و هذا ما يستلزم على الأقل ضرورة قيامه بشرح و تبرير تصرفاته و سياساته من خلال المنشورات و التقارير في مواجهة الرأي العام أو في مواجهة المؤسسات البرلمانية من خلال المثل أمام لجائها المتخصصة ومن أهم معايير استقلالية البنك المركزي ما يلي¹⁶ :

- (1) مدى التزام البنك المركزي بتمويل العجز في الإنفاق الحكومي ومنح التسهيلات الائتمانية للحكومة .
- (2) مدى حرية وسلطة البنك المركزي في وضع وتطبيق السياسة النقدية وحدود تدخل السلطة النقدية .
- (3) أهمية هدف المحافظة على استقرار الأسعار وقيمة العملة بالنسبة لبقية الأهداف الأخرى.
- (4) مدى خضوع البنك المركزي للمحاسبة والمساءلة .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن استقلالية البنك المركزي لا تحدد فقط بما تنص عليه النصوص التشريعية المعنية فهي مرتبطة أيضا بعوامل أخرى منها تعدد الأهداف و الإمكانات البشرية العاملة في البنك المركزي والتقاليد التي تحكم علاقات العمل بين السلطة النقدية و الحكومة والصفات الشخصية لكبار المسؤولين في البنك المركزي بالإضافة إلى امتداد صلاحية البنك المركزي لتشمل سياسة سعر الصرف وذلك لشدة ارتباط فعالية السياسة النقدية بسياسة الصرف وعمليا ومن خلال متابعة استقلالية البنك المركزي يتضح عدم وجود استقلالية مطلقة عن الحكومة بل هناك حد معين لفرض الحكومة لسلطتها بشكل مباشر أو غير مباشر مهما كانت درجة الاستقلالية

فضلا عن وجود عدة عراقيل تؤثر على فعالية الاستقلالية القانونية واقعيا،وغالبا ما تتجمع هذه العوامل في الدول النامية و تختلف من دولة إلى أخرى ،كطبيعة التضخم و أسبابه وتطوره ،مستوى الثقافة في المجتمع ،مدى وجود سوق متطور واسع وفعال....الخ¹⁷

- 1 - زكريا الدوري - يسري السامرائي، البنوك المركزية و السياسات النقدية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005، ص13
- 2 محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سبق ذكره، ص11.
- 3 زكريا الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 25
- 4 مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي و المصرفي، الدار الجامعية، القاهرة، 1985، ص178
- 5 الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، 39
- 6 رايس حدة، مرجع سبق ذكره، ص117
- 7 زينب حسين عوض الله: اقتصاديات النقود والمال، الدار الجامعية، بيروت، 1994، ص 141
- 8 ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص 25
- 9 مصطفى رشدي شيحة، مرجع سبق ذكره، ص 180
- 10 محمود حسن صوان، مرجع سبق ذكره ص 85
- 11 رايس حدة، مرجع سبق ذكره، ص 132
- 12 زكريا الدوري، مرجع سبق ذكره، ص111
- 13 زكريا الدوري نفس المرجع، ص 112
- 14 زكريا الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 113
- 15 أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1990، ص، 232
- 16 - نفس المرجع السابق، ص 233.
- 17 - علي توفيق الصادق، معبد علي الجارحي، نبيل عبد الوهاب لطيفة، السياسات النقدية في البلدان العربية، النظرية التطبيقية في مجلة السياسات النقدية في الدول العربية، 1996، ص، 91